مرسوم رقم ٨٩٥٣

احالة مشروع قانون معجّل إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد ولاية المجالس البلدية والإختيارية

إنّ رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور

بناءً على إقتراح وزير الداخلية والبلديات،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٤،

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعجّل المرفق الرامي الى تمديد ولاية المجالس البلدية والإختيارية حتى تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١.

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

بعبدا في ١٨ آذار ٢٠٢٢
الامضاء : ميشال عون

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : بسام مولوي

أنطوان شقير

مشروع قانون معجّل

يرمي الى تمديد ولاية المجالس البلدية والإختيارية

المادة الأولى : تمدد ولاية المجالس البلدية والإختيارية حتى تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١.

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

حيث انه يحلّ موعد إنتهاء ولاية المجلس النيابي في الواحد والعشرين من شهر أيار من العام ٢٠٢٢،

وحيث أنه تحلّ بالتوازي مواعيد إنتهاء ولاية المجالس البلدية والإختيارية، التي أجريت على أربعة مراحل في العام ٢٠١٦، على التوالي في الثامن والخامس عشر والثاني والعشرين والتاسع والعشرين من شهر أيار من العام ٢٠٢٢،

وحيث انه يتزامن بالنتيجة كل من موعد إجراء الانتخابات النيابية وموعد إجراء الانتخابات البلدية والإختيارية،

وحيث أن إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها يعتبر إستحقاقاً دستورياً لا يتقدّمه في الأهمية أي إستحقاق آخر، وهو دون شك يعتبر حجر الزاوية في بنيان النظام الديمقراطي اللبناني وترجمة السلطة لإحترام الوكالة الشعبية الممنوحة لها، كما وأن هذا الإستحقاق يحظى من جهة أخرى بإهتمام ومتابعة المجتمع الدولي الذي يعتبره شرطاً ضرورياً لإستكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ومع الجهات المانحة لا سيما في ظل إستفحال الأزمة في لبنان على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والنقدية والإجتماعية والأمنية؛ مما يوجّه، والحالة هذه، إلى إيلاء الإنتخابات النيابية أولوية قصوى ويقتضي معه تذليل كل عقبة يُحتمل أن تحول دون إنجازها بنزاهة وشفافية،

وحيث أن إجراء إستحقاق الإنتخابات البلدية والإختيارية **بالتزامن** مع إستحقاق الإنتخابات النيابية تعترضه جملة من العوامل اللوجستية والمالية والنقص في الإمكانات والعتاد والعديد، وعلى وجه الخصوص تدهور سعر صرف العملة الوطنية،

وحيث أنه، من ناحية أخرى، يجري حالياً مناقشة قانون عصري للبلديات في اللجان النيابية يلبّي طموحات الشعب اللبناني في مجال الإنماء المتوازن ويراعي أعلى المعايير الدولية المعترف بها في إطار اللامركزية الإدارية، وحيث أنه يرجّح إقراره خلال هذا العام،

وحيث أن تأجيل الانتخابات البلدية لمدة سنة واحدة يحول دون إمكانية مصادفة إجرائها مع الانتخابات النيابية مستقبلاً،

وعليه، وللأسباب الموجبة المبينة أعلاه، وعملاً بمقتضيات المصلحة العامة وحفاظاً على سلامة ونزاهة العملية الانتخابية النيابية، نتقدم باقتراح القانون هذا وحبذا إقراره.